مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (6) / العـدد: (1)، (2022)، ص 24 - 42

النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ:
دراسة جيوسياسية وقانونية على ضوء التطورات الراهنة

The Armenian- Azerbaijani Conflict over Nagorno-Karabakh: A Geopolitical and Legal Study in Light of Current Developments

عباسي عادل[1*]، غازي فاروق[2]
[1] جامعة باجي مختار عنابة، (لجزائر)، abbaci.adel@gmail.com
[2] جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)، ghazifarouk1@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022/05/07 تاريخ قبول النشر: 2022/06/08 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص:

يستهدف المقال دراسة النزاع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورنو كاراباخ وذلك من ناحية جيوسياسية، مع إطلالة على آخر تطوراته من ناحية القانون الدولي. يعالج المقال إشكالية مدى قدرة النهج القانوني الدولي على تسوية النزاع بين الطرفين في ظل تعقيداته وتداعياته الجيوسياسية الكبيرة.

في سياق الإجابة عن هذه الإشكالية وانسجاما مع مقتضيات التحليل الجيوسياسي والمقاربة القانونية في دراسة هذا النزاع، فإنه قد تم التركيز على جيوسياسية هذا النزاع من خلال الكشف عن ديناميكيته وكذا استعراض مختلف علاقات القوة الحاصلة على هذا الإقليم، بالإضافة إلى الكشف عن التطورات القانونية لهذا النزاع الذي يعرف منذ تصعيده الأخير في نهاية سبتمبر 2020 تطورات على مستوى محكمة العدل الدولية، الأمر الذي يستدعي متابعته بالبحث والتحليل. خلص المقال إلى أن هذا النزاع يظل في دائرة النزاعات الجامدة وأن النهج القانوني ليس كافيا لحله نهائيا.

الكلمات مفتاحية: النزاع؛ أرمينيا؛ أذربيجان؛ ناغورنو كاراباخ؛ جيوساسية؛ محكمة العدل الدولية.

Abstract:

The article aims at highlighting the Armenian-Azerbaijani conflict over the Nagorno-Karabakh region from a geopolitical vision, in addition to an overview on its latest developments in terms of international law. It addresses the problem of the extent to which the international legal approach is able to settle the conflict between the two parties in light of its complexities and significant geopolitical repercussions.

In the context of answering this problem, the focus has been on the geopolitics of this conflict by revealing its dynamics as well as reviewing the various power relations taking place in Nagorno-Karabakh region, in addition to revealing the legal developments of this conflict before the International Court of Justice, since the latest escalation at the end of September 2020, which requires further study and research. The article concluded that the conflict between Armenia and Azerbaijan remains in the circle of frozen conflicts and that the legal approach is not sufficient to resolve it definitively.

Keywords: Conflict; Armenia; Azerbaijan; Nagorno Karabakh; geopolitics;ICJ

---

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعرف العلاقات الدولية الراهنة عديد الظواهر النزاعية ذات الأثر البالغ على المجتمع الدولي، ومن بين تلك الظواهر يبرز النزاع بين أرمينيا وأذربيجان الذي لم يعرف حلا منذ الحقبة السوفيتية، حيث عرف فترات تصعيد عنيفة ومتكررة انتهت في كل مرة بوقف النزاع المسلح بين الطرفين عن طريق تسويات أقل ما يقال عنها أنها ظرفية وهشة، الأمر الذي سمح لكل من أرمينيا أذربيجان بالعودة مجددا إلى استعمال القوة العسكرية على غرار ما حدث في خريف 2020، أين عاد النزاع المسلح بين الطرفين لينتهي بتسوية هشة مرة أخرى غير حائلة دون إمكانية العودة ثانية إلى استعمال أدوات القوة العسكرية طالما أن المسببات العميقة للنزاع لا تزال قائمة.

على هذا الأساس، يوصف النزاع الأرميني الأذربيجاني بالاستناد إلى معجمية تحليل النزاعات الدولية أنه نزاع جامد (**A Frozen Conflits**)، ذلك أنه لم يلق حلا جذريا[1] بالرغم من طول مدته، الأمر الذي يجعله واحدا من النزاعات الجامدة – الواقعة في المجال السوفيتي السابق– التي تفرض تحديات كبرى أمام المجتمع الدولي، بالنظر إلى تعقيداته من جهة وكذا علاقات القوة الدولية المؤثرة عليه من جهة ثانية.

كثيرة هي الجوانب والأبعاد المتعلقة بالنزاع بين أرمينا وأذربيجان والتي هي محل متابعة من طرف صناع القرار الدوليين، أو بحث وتحليل علمي من قبل الباحثين، إلا أننا سنركز في هذه الورقة على دراسة النزاع بين الطرفين حول إقليم **ناغورنو كارباخ** (Nagorno-Karabakh) وذلك بالاستناد على مقاربتين أساسيتين ألا وهما: المقاربة الجيوسياسية والمقاربة القانونية، اعتقادا منا أنهما على درجة كبيرة من القدرة التفسيرية لهذا النزاع واستيعاب أكبر قدر ممكن من المتغيرات والأبعاد المرتبطة به.

تستهدف هذه الورقة تبيين مختلف الأبعاد الجيوسياسية للنزاع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورنو كارباخ، هذا بالإضافة إلى استعراض مختلف التطورات التي عرفها في الآونة الأخيرة على مستوى القانون الدولي، ذلك أن طرفي النزاع قد لجآ إلى محكمة العدل الدولية عن طريق رفع كل طرف دعاوي قضائية بخصوص تجاوزات الطرف الآخر المعادي. تأسيسا على ما سبق، ترمي هذه الورقة إلى الإجابة عن إشكالية مدى قدرة النهج القانوني على تسوية النزاع بين الطرفين خاصة في ظل تعقيداته وتداعياته الجيوسياسية الكبيرة. وفي إطار الإجابة عن هذه الإشكالية، تتبنى هذه الدراسة فرضية مفادها أن النزاع الأرميني الأذربيجاني على درجة كبيرة من التعقيد بحيث لا يمكن تسويته نهائيا عن طريق الأساليب القانونية على غرار ما هو حاصل في الآونة الأخيرة، حيث كلما كان النزاع الدولي معقدا جيوسياسا أدى ذلك إلى تضاؤل فرص تسويته عن طريق الاحتكام إلى القانون الدولي.

تأسيسا على ما سبق وتماشيا مع مقتضيات المقاربة الجيوسياسية والمقاربة القانونية في دراسة هذا النزاع، تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسين، حيث يدور المحور الأول حول تقديم تحليل جيوسياسي

(Geopolitical Analysis) للموضوع وذلك من خلال الكشف عن ديناميكية النزاع الأرميني الأذربيجاني، وكذا استعراض مختلف علاقات القوة على هذا الإقليم، بالإضافة إلى الكشف عن مختلف الوسائل الدبلوماسية لتسويته. أما المحور الثاني، فقد خصص للكشف عن الجوانب القانونية لهذا النزاع الذي يعرف في الأشهر القليلة الماضية تطورات على مستوى محكمة العدل الدولية، بحيث تستحق هذه التطورات دراسة ومتابعة من طرف الباحثين والممارسين على حد سواء.

2. جيوسياسية النزاع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورنو كاراباخ

ناغورنو كاراباخ أو مرتفعات قره باغ هو إقليم حبيس غير مطل على مسطح مائي، حيث يتوسط أرمينيا وأذربيجان، وتبلغ نسبة الأرمينيين فيه 95 % من مجموع سكان الإقليم أي ما يقارب 150 ألف نسمة، أما مساحته فتقدر بـ 4400 كيلومتر مربع[2]. يشكل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان وفق مقاربة التحليل الجيوبولتيكي **وضعية جيوسياسية** طالما أن موضوع النزاع يتعلق بالسيطرة على إقليم جغرافي ذي القيمة الإستراتيجية البالغة والذي هو محل تصادم بين إرادتين أو إرادات متناقضة، وتحدث فيه علاقات قوة على نطاق واسع[3].

عطفا على ما سبق، يندرج النزاع بين الطرفين بغية السيطرة على هذا الإقليم في إطار لعبة صفرية بدرجة كبيرة، الأمر الذي جعله من أطول النزاعات ذات الشحنة الاثنية الانفصالية، وأكثرها دموية[4]، وهو ما يتجلى من خلال النتائج الكارثية المترتبة عنه في كل مرة يتم فيها استخدام القوة المسلحة بين الطرفين.

يستمد هذا النزاع جذوره من أطروحتين تاريخيتين متناقضتين، حيث أن المصادر التاريخية لأرمينيا تسوق لفكرة أن إقليم ناغورنو كاراباخ كان جزء من أرمينيا القديمة ومن إمارة أرزاخ (Province of Arzakh)، كما أنه من المنظور الإثنولوجي قد تم استيطان هذا الإقليم من طرف الأرمن في العصور القديمة[5]. ينبع هذا النزاع كذلك من الخصوصية الديمغرافية لهذا الإقليم كون أن الغالبية الساحقة التي تسكنه هي من الأرمن الذين يشعرون بالظلم التاريخي طالما أنهم تابعون للسلطات الأذربيجانية، الأمر الذي جعل رغبة الانفصال ملازمة لهم، هذا بالإضافة إلى سلطات أرمينيا التي تسعى إلى استرجاع هذا الإقليم وضمه بصورة نهائية للتراب الأرميني[6].

يعود صراع القوة على هذا الإقليم إلى أهميته الجغرافية وحتى الرمزية، ذلك أن أرمينيا تعتبره المجال الذي حافظ من خلاله أمراءها في العصر الوسيط على الاستقلال، في حين تعتبره أذربيجان نبعا ثقافيا ومكان مولد فنانيها من الموسيقيين والشعراء الكبار[7].

1.2 ديناميكية النزاع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورنو كاراباخ:

فاقت فترة حياة النزاع بين الطرفين قرنا من الزمن حيث تراوحت بين السكون والتصعيد مرات عديدة، حيث يعود ذلك إلى بداية العشرينيات من القرن الماضي أين أنشأ الاتحاد السوفيتي بموجب قرار صادر عن ستالين في 05 جويلية 1921 منطقة للأرمن تتمتع بنوع من الاستقلالية ولكنها تظل تابعة لجمهورية أذربيجان

الاشتراكية السوفيتية[8]، وبالرغم من أن هذا الإقليم معترف به دوليا أنه تابع لأذربيجان إلا أن أرمينيا ظلت منذ ذاك الحين تطالب بضمه إليها بشكل متواصل من أجل توحيد أراضيها.

زادت حدة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول الإقليم في صيف 1987 عندما طالبت الأكاديمية الأرمينية للعلوم بإلحاق إقليمي ناغورنو كارباخ وناختشفان إلى أرمينيا، مما أدى إلى التصعيد العنيف بين الطرفين في نوفمبر1987[9]. لقد تعزز المسعى الأرميني في سنة 1988 أين استغل الأرمينيون عموما سواء في ناغورنو كاراباخ أو أرمينيا سياسة الغلاسنوست التي اعتمدها الاتحاد السوفيتي أين تقدموا بطلب الانضمام إلى أرمينيا إلا أن غورباتشوف قرر الحفاظ على الوضع القائم أي بقاء هذا الإقليم تابعا لأذربيجان[10].

بعد استقلالهما في 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، دخل طرفا النزاع في حرب على إقليم ناغورنو كارباخ حيث قامت القوات الأرمينية في نهاية 1993 باحتلال سبع مقاطعات محيطة بأذربيجان، بالإضافة إلى إقليم ناغورنو كاراباخ أي ما يعادل 16 % من مجمل مساحة أذربيجان[11]. انهزمت أذربيجان في هذه الحرب وتوقف بعدها العنف بين الطرفين في 1994 بموجب اتفاق وقف إطلاق النار عن طريق وساطة روسية إلا أن السلم بين الطرفين ظل هشا، ذلك أن التوترات والعنف قد استمرا بينهما على مستوى الخطاب السياسي[12].

تأكدت هشاشة وقف إطلاق النار بين الطرفين في عدة مرات لاحقة على غرار حرب الأربعة أيام في أبريل 2016[13]، التي تميزت بالعنف الشديد حيث أسفرت عن مقتل أكثر من 200 قتيل في فترة قصيرة تلاها وقف لإطلاق النار في 05 أبريل2016 [14]. ثم لاحقا في نهاية سبتمبر 2020 أين لم تنس أذربيجان الهزيمة التي منيت بها في 1994، فبعد تحديث قواتها والتزود بالأسلحة المتطورة من طائرات مسيرة وأنظمة دفاع جوي، شن الجيش الأذربيجاني هجوما بالأسلحة الثقيلة، مستعملا كامل ترسانته من الصواريخ أرض–جو والمدفعية الثقيلة والقوة الجوية عبر خط التماس مع إقليم ناغورنو كاراباخ، وهذا بهدف استرجاع الأقاليم التي انتزعتها أرمينيا من أذربيجان سنة 1994[15].

دامت الحرب بين طرفي النزاع ستة أسابيع حيث سيطرت القوات الأذربيجانية على عدة مناطق في ناغورنو كارباخ كما هو مبين عل الخريطة أدناه، حيث سقطت مدينة سوشا (Shusha) ذات الأغلبية الأذربيجانية تحت سيطرة قوات أذربيجان، وتكبدت أرمينيا خسائر فادحة جراء هذه الحرب التي انتهت بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في 10 نوفمبر 2020 عن طريق وساطة روسية[16].

إلى جانب وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والموتى، اتفق الطرفان على العديد من النقاط على النحو التالي[17].

- عودة الأقاليم المحيطة بناغورنو كاراباخ إلى أذربيجان.

- نشر قرابة 2000 جندي من قوات حظ السلام الروسية في منطقة النزاع.
- إنشاء مركز حفظ سلام لمراقبة وقف إطلاق النار.
- انسحاب القوات الأرمينية من المنطقة.
- الحفاظ على ممر بري فاصل بين أرمينيا وناغورنو كارباخ.
- عودة المهجرين داخليا واللاجئين.
- إنشاء ممر نقل بري عبر أرمينيا بين أذربيجان وناخيشفان.

خريطة رقم 1: الأقاليم التي استرجعتها أذربيجان بعد اتفاق السلام في 10 نوفمبر2020

المصدر:

Maj Gen Pk Mallick, VSM (Retd), *Armenian-Azerbaijani Conflict over Nagorno-Karabakh: Geopolitical Implications* (New Delhi: Vivekananda International Foundation, March 2021) P.60.

إلى جانب السيطرة على الأقاليم، خلفت سلسلة النزاعات المسلحة بين طرفي النزاع ألاف الضحايا من الطرفين سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين، هذا بالإضافة إلى ما يقارب واحد مليون لاجئ ومهجر داخليا. وبالرغم من توقيع اتفاق السلام بين الطرفين في نوفمبر 2020، إلا أنه يظل هشا على غرار الاتفاقات السابقة ذلك أن فكرة الانتقام وتوحيد الأراضي مازالت قائمة لدى أرمينيا. على هذا الأساس، من المحتمل جدا انفجار النزاع المسلح بين الطرفين مجددا بمبادأة من أرمينيا المنهزمة في الحرب الأخيرة حيث لم تستوعب خسارتها للأقاليم التي ضمتها سابقا إليها في 1994.

2.2 علاقات القوة على مستوى إقليم ناغورنو كاراباخ

تقتضي مقاربة التحليل الجيوسياسي للنزاع محل الدراسة الوقوف عند علاقات القوة التي تحدث على إقليم ناغورنو كاراباخ، بمعنى ضرورة استعراض مختلف السياسات المنتهجة من قبل الطرفين الرئيسين في النزاع أو الأطراف غير المباشرة. في هذا الصدد، سيتم الوقوف عند سياسة أذربيجان وحلفائها الموازاة مع أذربيجان وحلفائها كذلك، بما يسمح في نهاية من استيعاب شبكة التحالفات الناشئة بهدف السيطرة على إقليم ناغورنو كاراباخ.

بالنسبة لأرمينيا، فهي منذ عقود عديد تنتهج سياسة حمائية بهدف بسط سيطرتها على ناغورنو كاراباخ[18]، حيث يتراوح ذلك بين استخدامها لأدوات القوة الصلبة العسكرية كما حصل في عديد المرات من تصعيد النزاع بين الطرفين. لقد تجلى ذلك في نهاية 1993، أين باشرت القوات الأرمينية عمليات عسكرية مكنتها من احتلال هذا الإقليم والعديد من المناطق الأخرى التابعة لأذربيجان.

في هذا الصدد، لم تنحصر أدوات السياسة الأرمينية في استخدام القوة العسكرية فقط، بل اقترن ذلك باستخدام أدوات القوة اللينة ومن ذلك تدعيم رموز الهوية الأرمينية لهذا الإقليم مثل الديانة المسيحية واللغة الأرمينية بهدف تغيير الصورة النمطية لدى المجتمع الدولي الذي يعترف بتبعية ناغورنو كاراباخ إلى أذربيجان، وكذا زرع فكرة أن هذا الإقليم متميز حضاريا عن أذربيجان، وهو ما يفرض فصله عنها وضمه إلى أرمينيا التي تمثل انتماءها الأوسع حضاريا.

عطفا عما سبق، تعمل أرمينيا على دعم الإدارة الحاكمة في هذا الإقليم بكافة الوسائل باعتبارها تعمل في اتجاه الانفصال عن أذربيجان وحتى الانضمام إلى أرمينيا. عمدت أرمينيا في هذا الإطار إلى اعتماد نهج المطالبة بتقرير مصير الأرمن في ناغورنو كاراباخ منذ بداية التسعينيات محاولة استغلال شيوع هذا المفهوم تقرير المصير لدى المجتمع والرأي العام الدوليين[19] .

إن الحال نفسه بالنسبة لأذربيجان، فهي على غرار أرمينيا تنتهج سياسة تجمع بين القوة العسكرية والقوة اللينة، حيث اتضح هذا في حرب الأسابيع الستة في أواخر سنة 2020، أين لجأت أذربيجان إلى وسيلة الحرب لاستعادة سيطرتها على عدة مناطق كانت قد انتزعتها منها أرمينا في 1994. بالموازاة مع وسيلة الحرب، تستعمل أذربيجان أدوات القوة اللينة من خلال العمل على تمييع الطابع الديمغرافي والهوياتي للإقليم، وذلك من خلال نقل أكبر قدر ممكن من الأذربيجانيين إلى ناغورنو كاراباخ بهدف التقليص من خصوصيته الدينية والحضارية المنتمية لأرمينيا.

لا تنحصر علاقات القوة الحاصلة على إقليم ناغورنو كاراباخ في أرمينيا وأذربيجان فقط، بل هناك ممارسات قوة من طرف عدة قوى أخرى خاصة المجاورة لهما. سيتم في هذا السياق استعراض الدور

الجيوسياسي فقط لكل من **روسيا، إيران، تركيا، إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية**، بالنظر إلى أن ممارسات القوة لكل واحد من هذا الفواعل الجيوسياسية لها تأثير على ديناميكية النزاع حول الإقليم وكذا مخرجات كل تصعيد عنيف بينهما.

بالنسبة إلى **روسيا**، فهي تستعمل حاضرة في كل تصعيد للنزاع بين الطرفين وهذا من أجل تأكيد دورها كلاعب جيوبولتيكي في المنطقة، وكذا زيادة نفوذها في جنوب القوقاز خصوصا والمجال القريب (**Near Abroad**) عموما. تؤدي روسيا دورا أساسيا في النزاع على ناغورنو كارباخ من خلال التوسط بين طرفي النزاع ولكن من دون حله نهائيا، على غرار الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار في نوفمبر 2020، هذا بالإضافة إلى ممارسة الضغط على أرمينيا التي تعتمد على القوة العسكرية الروسية في تجهيز قواتها حيث أجبرتها على قبول صفقة وقف إطلاق النار في التصعيد الأخير للنزاع، ناهيك عن قيامها بعمليات حفظ السلام أحادية الجانب في الإقليم والعمل على عدم تدويله[20] .

إلى جانب روسيا، تؤدي **إيران** دورا جيوسياسيا مهما في هذا النزاع حيث يعود ذلك إلى محددات تاريخية ذلك أن الدولتين كانتا تابعتين للإمبراطورية الفارسية قديما، الأمر الذي يجعلها تتصور أن لها دورا أساسيا يجب أن تؤديه في منطقة جنوب القوقاز عموما وفي النزاع على إقليم ناغورنو كاراباخ خصوصا. يرتبط الدور الإيراني كذلك بمحددات تتعلق بالأمن القومي والاستقرار الداخلي في إيران، حيث أن أكثر من ثلث سكان إيران أذربيجانيين فضلا عن تقاسمها الهوية الإسلامية الشيعية مع أذربيجان. بالنسبة لموقفها من النزاع، تميل إيران كثيرا نحو أرمينيا حيث تعتبرها حليفا في المنطقة وممرا للتصدير نحو روسيا وجورجيا وهو ما يجعلها تصطف إلى جانبها في حرب التسعينيات في إطار العمل على تقليص النفوذ الأذربيجاني في منطقة جنوب القوقاز، هذا بالإضافة إلى العمل على تطويق النفوذ التركي والإسرائيلي في المنطقة. في هذا السياق، تشير العديد من التقرير إلى أن إيران وبضغط من روسيا قد زودت أرمينيا بالسلاح والتجهيزات في حرب 2020، بالإضافة إلى مساعدتها على تحويل المقاتلين الأرمينيين من العراق وسوريا نحو جبهة القتال ضد أذربيجان وتركيا[21].

بالموازاة مع دور كل من روسيا وإيران في هذا النزاع، يبرز دور **تركيا** بصورة أساسية من خلال تبنيها موقفا داعما لأذربيجان والدخول في الحرب إلى جانبها. في الواقع، يعود هذا الموقف إلى العلاقات التاريخية المتوترة مع أرمينيا وانقطاع علاقاتها الدبلوماسية معها[22] وذلك لأسباب تتعلق بإبادة الأرمن في 1915. يرتبط الأمر كذلك باعتبارات دينية وعرقية ولغوية تجمع تركيا بأذربيجان، لقد تجلى الاصطفاف التركي إلى جانب أذربيجان في حرب بداية التسعينيات، ثم تأكد ذلك في حرب نهاية 2020 أين قدمت تركيا دعما سياسيا وعسكريا وتقنيا غير مسبوق لأذربيجان في حربها على أرمينيا. لقد تجسد الدعم التركي لأذربيجان من خلال تزويدها بالطائرات المسيرة (بدون طيار) تركية الصنع، فضلا عن الاتصالات العسكرية عالية المستوى والتمارين

العسكرية المشتركة أسابيع قليلة قبل اندلا ع الحرب الأخيرة. تهدف تركيا من وراء موقفها من النزاع إلى زيادة نفوذها في أذربيجان وترسيخ فكرة (**أمة واحدة، دولتين اثنتين**)، بالإضافة إلى الحصول على ممرات اقتصادية من شرقها نحو بحر قزوين عبر إقليم **ناخشفان**، يندرج كذلك الموقف التركي الداعم لأذربيجان في إطار ضمان الأمن الطاقوي لتركيا التي تستورد 23% من الغاز من أذربيجان، بالإضافة إلى أنه يندرج ضمن حسابات جيو-إستراتيجية ترمي إلى تقليص النفوذ الروسي في جنوب القوقاز[23].

لا ينحصر دعم أذربيجان في تركيا فقط، بل يتعداها إلى **إسرائيل** التي أصبح لها حضور كبير في النزاع حول ناغورنو كاراباخ. تتجلى مظاهر ذلك الحضور في الدعم الإسرائيلي لأذربيجان من خلال التعاون العسكري والتقني. لقد تأكد الدور الإسرائيلي في حرب 2020 أين تفوقت أذربيجان على أرمينيا من خلال الطائرات المسيرة المستعملة في المراقبة والهجوم والتي حصلت عليها من إسرائيل، بالإضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي التي منحتها التفوق ومكنتها في النهاية من استرجاع عديد الأقاليم التي احتلتها أرمينيا في بداية التسعينيات. إلى جانب الدعم العسكري المادي، تدخلت إسرائيل إلى جانب أذربيجان من خلال جلب المحاربين من سوريا للدخول في جبهة القتال ضد أرمينيا. تهدف إسرائيل من رواء تدخلها في النزاع بين الطرفين إلى تقليص الهيمنة الروسية على سوق السلاح في منطقة جنوب القوقاز بالإضافة إلى تطويق النفوذ التركي والإيراني فيها[24].

إلى جانب الدور الجيوسياسي للقوى السابقة، ينبغي الحديث عن **الولايات المتحدة الأمريكية** حيث عمل الرئيس الحالي جو بايدين- خلافا عن سابقه دونالد ترامب- على تقوية العلاقات الدبلوماسية مع طرفي النزاع من خلال دعوتهما إلى وقف التصعيد وقف تقدم القوات الأذربيجانية داخل الإقليم. في الواقع، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقف على أساس حسابات جيو- إستراتيجية ذلك أن حالة عدم الاستقرار والعنف بين طرفي النزاع حول الإقليم و في منطقة جنوب القوقاز تنجم عنه زيادة في النفوذ الروسي عسكريا وسياسيا في المنطقة وتعقيد أكثر في علاقاتها مع كل من روسيا وإيران وتركيا، هذا بالإضافة إلى تهديد مصالحها في المنطقة عموما خاصة تلك المتعقلة بممرات نقل المحروقات من أسيا الوسطى نحو الأسواق العالمية[25].

صفوة القول من خلال استعراض أدوار الفواعل الجيوسياسية السابقة أن النزاع حول ناغورنو كارباخ على درجة كبيرة من التعقيد الجيوسياسي والإستراتيجي، فالمسألة لا تتعلق بنزاع بسيط بين قوتين متجاورتين فقط على إقليم معين، وإنما يتعلق الأمر بنزاع تحكمه حسابات جيو-إستراتيجية معقدة، تتعلق بالزعامة الإقليمية للقوى المجاورة من جهة، وحسابات أخرى مرتبطة بالنفوذ الروسي في المنطقة عموما أين تحرص روسيا كل

الحرص على الحفاظ عليه وتوسيعه، في حين تعمل القوى الغربية وحلفائها على تحجيمه والقضاء على كافة مبررات اتساعه.

لا تنحصر علاقات القوة وممارساتها على إقليم ناغورنو كاراباخ في مجمل المناورات السياسية والعسكرية فقط، بل لجأ طرفا النزاع إلى الاحتكام إلى القانون الدولي من خلال رفع الدعاوي أمام محكمة العدل الدولية، وهو ما سيتم التركيز عليه بالتفصيل في المحور اللاحق.

3. الجوانب القانونية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان

1.3 قضية أرمينيا ضد أذربيجان أمام محكمة العدل الدولية

رفعت أرمينيا بتاريخ 16 سبتمبر 2021 دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد أذربيجان، تضمنت طلبا في الموضوع وتدابير استعجالية[26]، تتعلق بانتهاكات مزعومة من قبل أذربيجان لاتفاقية القضاء على التمييز العنصري. تجدر الإشارة إلى أننا في هذا المقال نستخدم مصطلح "مزعومة" نظرا لأن الانتهاكات لا تزال محل نظر من طرف المحكمة.

من الأهمية بمكان دراسة التمثيل القانوني والقضاة المؤقتين لكلتا الدولتين، وكذا موضوع الطلب، حيث تم تعيين السيد **يغيش كيراغوسيان** (Yeghishe Kirakosyan) وكيلا لدولة جمهورية أرمينيا وساعده مجموعة من رجال القانون مثل الأستاذ **روبرت كولب** (Robert Kolb). في المقابل، تم تعيين السيد **النور محمدوف** (Elnur Mammadov) وكيلا لجمهورية أرمينيا وساعده نخبة من فقهاء القانون الدولي مثل السويسرية **لورانس بواسون دو شازورن** (Laurence Boisson de Chazournes). كما عينت جمهورية أرمينيا السيد **إيف دودي** (Yves Daudet) وعينت جمهورية أذربيجان السيد **كينيث كيث** (Kenneth Keith)، بصفة قضاة مؤقتين، لأن قضاة المحكمة الحاليين لا يوجد من بينهم من يحمل جنسية أرمينيا وأذربيجان.

تضمنت طلبات جمهورية أرمينيا أن تقول المحكمة وتقضي على جمهورية أذربيجان بما يلي [27]:

1- أذربيجان مسؤولة عن انتهاكات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ولاسيما المادة 2،3 و 4 و 5 و 6 و 7.

2- يجب أن تلتزم أذربيجان لتوليها مسؤوليتها الدولية نتيجة لذلك الانتهاكات بما يلي:

أ. الإنهاء الفوري لأي فعل غير مشروع دوليًا من هذا القبيل وتمتثل بالكامل لالتزاماتها فيما يتعلق بالمواد 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على وجه الخصوص:

- بالامتناع عن ممارسة التطهير العرقي ضد الأرمن.

– الامتناع عن الارتكاب والتمجيد والمكافأة والتسامح مع أعمال عنصرية ضد الأرمن، بمن فيهم أسرى الحرب، الرهائن وغيرهم من المحتجزين.

– الامتناع عن إلقاء أو التسامح مع خطاب الكراهية الذي يستهدف الأرمن، بما في ذلك المدرجة في الكتب التعليمية.

– بالامتناع عن منع اللغة الأرمينية من تدمير التراث الثقافي الأرميني أو القضاء على وجود الثقافي التاريخ الأرميني، أو لمنع الأرمن من الوصول إليه والتمتع به.

– معاقبة أي فعل من أفعال التمييز العنصري ضد الأرمن، سواء ارتُكب في المجال العام أو الخاص، بما في ذلك عندما يرتكبه موظفو الدولة.

– ضمان تمتع الأرمن، بمن فيهم أسرى الحرب والرهائن وغيرهم من المعتقلين، بحقوقهم على قدم المساواة.

– اعتماد التشريعات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

– ضمان المساواة في المعاملة للأرمن أمام المحاكم وجميع الأجهزة الأخرى التي تتولى إقامة العدل، فضلاً عن الحماية الفعالة وسبل الانتصاف ضد أعمال التمييز العنصري.

–الامتناع عن عرقلة تسجيل وأنشطة المنظمات غير الحكومية وعن اعتقال واحتجاز ومعاقبة نشطاء حقوق الإنسان، أو أي شخص يعمل من أجل المصالحة مع أرمينيا والأرمن.

– اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التحيزات ضد الأرمن واتخاذ تدابير خاصة لضمان التطور السليم لهذه المجموعة.

ب: جبر الضرر الناجم عن أي فعل غير مشروع دولياً من هذا النوع ، ولا سيما:

– السماح للأرمن المهجرين بالعودة إلى ديارهم بأمان وكرامة، وعن طريق إصلاح أو ترميم أي مبنى أو موقع أو قطعة أثرية أو شيء ديني أو ثقافي أرميني.

– تقديم أشكال إضافية من التعويض عن أي خسارة أو ضرر أو إصابة يعاني منها الأرمن ولا يمكن تعويضها بالكامل عن طريق الاسترداد، بما في ذلك دفع تعويضات للأرمن المشردين حتى يتمكنوا من العودة إلى المنزل بأمان.

ج: الاعتراف بانتهاكات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المرتكبة وتقديم اعتذار لأرمينيا والأرمن الذين وقعوا ضحية للتمييز العنصري من قبله.

د: إعطاء تأكيدات وضمانات بعدم تكرار الانتهاكات.

أسست أرمينيا الدعوى على أساس المادة 36 من نظام محكمة العدل الدولية والمادة 22 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصر، حيث تنص المادة 36 من نظام محكمة العدل الدولية أن اختصاص المحكمة " يمتد إلى جميع القضايا التي يقدمها الأطراف إليها، وكذلك إلى جميع القضايا المنصوص عليها بشكل خاص في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقيات السارية" تنص كذلك المادة 22 من اتفاقية القضاء على التمييز العنصري على أنه في حالة أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها وتتعذر تسويته بالمفاوضة أو الإجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية، يحال هذا النزاع بناء على طلب أي من أطرافه، إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه، ما لم يتفق المتنازعون على طريقة أخرى لتسويته.

أشارت أرمينيا في عريضتها إلى أن أذربيجان من خلال أجهزة الدولة التابعة لها والموظفين، وغيرهم من الأشخاص والكيانات التي تمارس سلطة حكومية، وكذلك من خلال وكلاء آخرين يتصرفون بناءً على تعليماتها أو تحت إشرافها وسيطرتها، مسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة للمواد 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على وجه الخصوص، وتشمل مسؤولية أذربيجان، على سبيل المثال لا الحصر[28]:

– الانخراط في ممارسات التطهير العرقي ضد الأرمن في انتهاك المواد 2–7.

– الانخراط في أعمال عنصرية ضد الأرمن وتمجيدها ومكافأتها والتغاضي عنها، بما في ذلك القتل بدوافع عرقية والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية الأخرى، في انتهاك للمواد 2 و4 و 5 (ب).

– الانخراط في خطاب الكراهية، وتسهيله، والتسامح معه، والفشل في معاقبته ومنعه والذي يستهدف الأرمن، في انتهاك للمادتين 2 و 4.

– حرمان الأرمن بمن فيهم أسرى الحرب والرهائن وغيرهم من الأشخاص المحتجزين، من المساواة في التمتع بحقوقهم الفردية، بما في ذلك الحق في الأمن الشخصي والحماية، والحق في المعاملة المتساوية أمام المحاكم وجميع الحقوق الأخرى أجهزة إقامة العدل، والحق في الملكية، والحق في الوصول إلى التراث والأنشطة الثقافية والتمتع بها، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في السكن، والحق في التعليم والتدريب، والحق في الزواج واختيار الزوج، الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في المشاركة في الحكومة، والحياة السياسية وتسيير الشؤون العامة، والحق في الوصول إلى الخدمات العامة، والحق في العمل، بالمخالفة للمادتين 2 و 5.

بالإضافة إلى الإجراءات في الموضوع، تقدمت أرمينيا بطلب للمحكمة بأن تأمر بتدابير تحفظية تمثلت فيما يلي :[29]

– يجب على أذربيجان الإفراج الفوري عن جميع أسرى الحرب والرهائن وغيرهم من المحتجزين الأرمن الذين تم اعتقالهم أثناء أو بعد النزاع المسلح في سبتمبر – نوفمبر 2020.

– في انتظار الإفراج عنه، يجب على أذربيجان أن تعامل جميع أسرى الحرب والرهائن وغيرهم من المحتجزين الأرمن الموجودين في حوزتها وفقًا للالتزامات التي تفرضها عليها لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولاسيما فيما يتعلق بحقهم في الأمن الشخصي وحماية الدولة ضد جميع أشكال الإساءة، ولهذه الغاية يجب السماح بإجراء تقييمات طبية ونفسية مستقلة.

– يجب أن تمتنع أذربيجان عن الترويج للكراهية ضد الأشخاص من أصل أرميني أو قومي، بما في ذلك إغلاق حديقة الجوائز العسكرية أو تعليق أنشطتها.

–يجب أن تحمي أذربيجان الحق في الوصول إلى التراث الأرميني التاريخي والثقافي والديني، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، الكنائس والكاتدرائيات ودور العبادة والآثار والمواقع والمقابر وغيرها من المباني والتحف، والحق في التمتع بها ، ولا سيما من خلال وضع حد، ومنع، وحظر ومعاقبة تحطيمهم أو تدميرهم أو تعديلهم، والسماح للأرمن بالذهاب إلى أماكن العبادة.

– يجب على أذربيجان أن تسهل وتمتنع عن إعاقة التدابير الرامية إلى حماية التراث التاريخي والثقافي والديني لأرمينيا والحفاظ عليه ، ولا سيما الكنائس والكاتدرائيات ودور العبادة والآثار والمواقع والمقابر وغيرها من المباني والمصنوعات اليدوية ، والتي تسمح بممارسة الحقوق المنصوص عليها في لجنة القضاء على التمييز العنصري.

– يجب أن تتخذ أذربيجان تدابير فعالة لمنع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بالأفعال المزعومة التي تدخل في نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

– يجب على أذربيجان أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أو تمديد النزاع القائم موضوع الطلب ، أو أن يجعل تسويته أكثر صعوبة ، وأن تضمن عدم اتخاذه لأي شخص.

– يجب على أذربيجان إبلاغ المحكمة بجميع التدابير المتخذة لإنفاذ الأمر الخاص بالإشارة إلى التدابير المؤقتة، في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد إصدار الأمر، وبعد ذلك كل ستة أشهر.

في هذا الصدد، أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 7 ديسمبر 2021 أمرا بخصوص بطلب أرمينيا تدابير تحفظية ضد أذربيجان، وتضمن الطلب مجموعة من التدابير التي تلتزم بها أذربيجان، كما ناقشت المحكمة عدة مسائل قانونية هامة بخصوص هذا النزاع.

أشارت محكمة العدل الدولية في أمرها إلى قاعدة أساسية مفادها أن المحكمة لا تتخذ تدابير تحفظية إلا إذا كانت الأحكام المثارة من طرف الدول الطالبة تشكل بنظرة أولى(***prima facie***) أساسا يمكن أن

يبنى عليه اختصاصها، ولا تحتاج أن تضمن أن لها اختصاص نهائي في موضوع القضية. خلصت المحكمة بموجب الأمر المتضمن التدابير التحفظية الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 2021 أن هناك أساسا كافيا في هذه المرحلة لإقامة نزاع ظاهري بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير اتفاقية القضاء على التمييز العنصري أو تطبيقها. وأكدت المحكمة أنه ولأغراض هذه الإجراءات التحفظية، ليس مطلوبا من المحكمة أن تقرر ما إذا كانت أذربيجان قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، وهو ما لا يمكنها القيام به إلا في سياق النظر الموضوعي في القضية. وفي مرحلة النظر في التدابير التحفظية الذي يشير فقط إلى التدابير التحفظية، يجب عليها أن تحدد ما إذا كان من المرجح أن تدخل الأفعال والانتهاكات التي اشتكت منها أرمينيا في ضمانات الاتفاقية. وترى المحكمة أن هذا ينطبق على الأقل على بعض الأفعال والانتهاكات التي تتهم أرمينيا بموجبها أذربيجان[30].

أشارت المحكمة بموجب الفقرة 41 من الأمر أنه وعلى الرغم من أن أرمينيا قد اتهمت أذربيجان، في تبادلات ثنائية بعدم الوفاء بمختلف الالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، وتبادل الأطراف مراراً وتكراراً، على مدى عدة أشهر، الرسائل وعقدوا اجتماعات، يبدو أن مواقفها بشأن عدم وفاء أذربيجان بالتزاماتها بموجب الاتفاقية لا تزال موضع خلاف وأن المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود. ولذلك يبدو للمحكمة أن النزاع بين الطرفين بشأن تفسير الاتفاقية وتطبيقها لم يتم تسويته بالتفاوض إلى رفع الدعوى.

خلصت المحكمة في الفقرة 68 من الأمر إلى أنه توجد صلة بين الحقوق المطالب بها وبعض التدابير التي طالبت بها أرمينيا، كما خلصت المحكمة بموجب الفقرة 88 من أمرها إلى أن الانتهاك المزعوم للحقوق التي اعتبرتها معقولة، من المرجح أن تسبب ضررا لتلك الحقوق لا يمكن إصلاحه، وأن هناك حاجة ملحة، أي أن هناك خطرا حقيقيا وشيكا بأن يحدث هذا الضرر قبل أن تتخذ المحكمة قرارا نهائيا في القضية.

جاء منطوق الأمر لصالح أرمينيا، ووردت فيه التدابير التالية التي يجب على أذربيجان [31]:

1- تقوم جمهورية أذربيجان، وفقاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما يلي:

– حماية جميع الأشخاص الموقوفين بسبب نزاع عام 2020 الذين ما زالوا محتجزين وضمان سلامتهم وحقهم في المساواة أمام المحاكم والقانون.

– اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع التحريض على الكراهية والتمييز العنصريين والتشجيع عليهما، بما في ذلك من جانب موظفيها ومؤسساتها العامة، ضد الأشخاص من أصل أرمني.

– اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الأعمال التي تؤدي إلى تدهور وتدنيس التراث الثقافي الأرميني والمعاقبة عليها، بما في ذلك الكنائس وغيرها، على سبيل المثال لا الحصر أماكن العبادة والمعالم الأثرية والمواقع والمقابر والتحف الأثرية.

2- يمتنع الطرفان عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع أو توسيع نطاقه أو يزيد من صعوبة تسويته.

2.3 قضية أذربيجان ضد أرمينيا أمام محكمة العدل الدولية

بتاريخ 23 سبتمبر 2021، رفعت أذربيجان أيضا دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد أرمينيا، تضمنت طلبا في الموضوع وتدابير استعجالية[32]، تتعلق بانتهاكات مزعومة من قبل أرمينيا لاتفاقية القضاء على التمييز العنصري. يستخدم المقال مصطلح "مزعومة" نظرا لأنها هي أيضا لا تزال محل نظر من المحكمة، ويظهر أن هذه الدعوى تأتي بعد دعوى أرمينيا ضد أذربيجان.

تضمنت طلبات جمهورية أذربيجان أن تقول المحكمة وتقضي على جمهورية أرمينيا بما يلي [33]:

أ – أن أرمينيا قد انتهكت المواد 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 من اتفاقية القضاء على التمييز العنصري من خلال أجهزتها ووكلائها التابعين للدولة وغيرهم من الأشخاص والكيانات الذين يمارسون صلاحيات السلطة العامة أو يعملون بتوجيه منها أو تحت سيطرتها.

ب – أن أرمينيا عند تقديمها المساعدة والدعم لأنشطة تتعارض مع أحكام القضاء على التمييز العنصري من قبل أشخاص آخرين وجماعات ومنظمات أخرى، انتهكت الفقرات (ب) و (د) و (هـ) من الفقرة 1 من الاتفاقية.

ج – أن تتخذ أرمينيا جميع التدابير اللازمة من أجل: الوفاء بالتزاماتها الواردة بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، ولا سيما:

- إنهاء أي سياسة تستهدف التطهير العرقي للأذربيجانيين.
- التعاون الفوري مع عمليات إزالة الألغام التي تقوم بها أذربيجان والهيئات الدولية في الأراضي المحتلة السابقة، ولا سيما عن طريق وضع خرائط كاملة ودقيقة لحقول الألغام وغيرها من المعلومات ذات الصلة، ووضع حد لأي نشاط يتعلق بزرع الألغام في أراضي أذربيجان، باتخاذ أي تدابير أخرى ضرورية ومناسبة.
- التوقف فورا عن ارتكاب أي عمل يمنع الأذربيجانيين من التمتع ببيئتهم ومواردهم الطبيعية أو الوصول إليها.
- الوقف الفوري لعمليات هدم المواقع التراثية الأذربيجانية وغيرها من الأصول المملوكة للتراث الثقافي والعرقي الأذربيجاني والامتناع عن تدميرها، والامتناع عن مواصلة سياسة الإبادة الثقافية.
- الكف فورا عن نشر أو ترويج الدعاية وخطاب الكراهية ضد الأذربيجانيين، بما في ذلك من خلال المؤسسات التعليمية أو وسائط الإعلام، من خلال حملات إعلامية مضللة على وسائط الإعلام

الاجتماعية أو غيرها من القنوات، وتمجيد مرتكبي الجرائم ضد الأذربيجانيين على أساس انتمائهم العرقي.

- الكف فورا عن تقديم أي دعم مباشر أو غير مباشر للأشخاص أو المنظمات، بما في ذلك منظمة 'VOMA' التي تمارس التمييز ضد الأذربيجانيين.
- الإدانة العلنية للتمييز ضد الأذربيجانيين واتخاذ تدابير إيجابية على الفور لمنع ومعاقبة أي فعل من هذا القبيل ، وفقا للفقرتين (د) و (هـ) من الفقرة 1 من المادة 2 والمادة 4 من اتفاقية التمييز العنصري.
- كفالة معاقبة مرتكبي أعمال التمييز، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، جرائم الحرب المنسوبة إلى القوات الأرمينية، وفقا للمادتين 2 و 4 من اتفاقية التمييز العنصري، وتوفير حماية وإنصاف فعالين للأذربيجانيين الذين تعرضوا للأذى نتيجة لهذه الأعمال.
- الاعتراف علنا بانتهاكات اتفاقية التمييز العنصري التي ارتكبتها، والاعتذار عن سلوكها على أعلى مستويات الدولة.
- تقديم ضمانات وتأكيدات بعدم تكرار سلوكها غير القانوني تجاه اتفاقية التمييز العنصري.
- الجبر الكامل، ولا سيما بدفع التعويض، الذي سيحدد مبلغه في مرحلة لاحقة من الإجراءات، عن الضرر الناجم عن ذلك لأذربيجان على أفعال أرمينيا التي تنتهك اتفاقية القضاء على التمييز العنصري.

أسست أذربيجان الدعوى على أساس المادة 36 من نظام محكمة العدل الدولية والمادة 22 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهو نفس الأساس القانوني الذي استخدمته أرمينيا.

بالإضافة إلى الإجراءات في الموضوع تقدمت أذربيجان بطلب للمحكمة بأن تأمر بتدابير تحفظية تمثلت فيما يلي [34]:

- أن تتخذ أرمينيا جميع التدابير اللازمة لتمكين أذربيجان من التحرك بسرعة، وعلى نحو فعال وآمن لإزالة الألغام الأرضية من الأراضي الأذربيجانية الموضوعة من قبل الجيش الأرمني أو الجماعات الأخرى العاملة تحت توجيهها أو سيطرتها أو بدعمها، ولا سيما عن طريق تقديم وصف كامل ودقيق دون تأخير لموقع هذه الألغام وخصائصها.
- يجب على أرمينيا أن توقف فورا وأن تمتنع عن تعريض حياة الأذربيجانيين للخطر بزرع الألغام الأرضية أو تشجيع أو تيسير زرع الألغام الأرضية في الأراضي الأذربيجانية.
- ويجب على أرمينيا أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع المنظمات العاملة على أراضيها، بما في ذلك منظمة 'VOMA' من التحريض على الكراهية العنصرية والعنف العنصري ضد الأذربيجانيين، ويجب عليها أن تكف فورا عن التحريض على نشر خطاب الكراهية ضد شخصيات عامة أو

أشخاص عاديين على تويتر والشبكات الاجتماعية الأخرى، أو في وسائط الإعلام التقليدية، وأن تمتنع عن ذلك.

- يجب على أرمينيا أن تتخذ خطوات لضمان الحفاظ على الأدلة على نحو فعال، ومنع تدميرها، وخصوصا ضمان الاحتفاظ على الأدلة المرتبطة بالحالات المزعومة للجرائم المرتكبة ضد الأذربيجانيين على أساس انتمائهم الإثني، في إطار البلاغات الواردة من جمهورية أذربيجان.
- تمتنع أرمينيا عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى تفاقم النزاع الحالي أو توسيع نطاقه أو يزيد من صعوبة حله.
- يجب على أرمينيا أن تقدم إلى المحكمة تقريرا عن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ الأمر في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الأمر، وكل ستة أشهر حتى تصدر المحكمة قرارها النهائي في القضية.

بتاريخ 7 ديسمبر 2021 أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا بخصوص بطلب أذربيجان تدابير تحفظية ضد أرمينيا، وتضمن الطلب مجموعة من تدبير وحيد تلتزم به أرمينا، وهو نفس تاريخ صدور أمر تدابير القضية الأولى.

خلصت المحكمة بموجب الأمر المتضمن التدابير التحفظية الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 2021 أن هناك أساسا كافيا في هذه المرحلة لإقامة نزاع ظاهري بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير اتفاقية القضاء على التمييز العنصري أو تطبيقها[35]. و هي نفس نتيجة المحكمة بموجب القضية الأولى.

أشارت المحكمة بموجب الفقرة 38 أن النزاع بين الطرفين بشأن تفسير الاتفاقية وتطبيقها لم يتم تسويته بالتفاوض إلى رفع الدعوى، وهي نفس خلاصة الأمر المتعلق بالقضية الأولى. خلصت المحكمة في الفقرة 57 من الأمر إلى أنه توجد صلة بين الحقوق المطالب بها وبعض التدابير التي طالبت بها أذربيجان، وهي نفس نتيجة الأمر الأول المتعلق بقضية أرمينيا ضد أذربيجان.

خلصت المحكمة بموجب الفقرة 67 من أمرها إلى أن الانتهاك المزعوم للحقوق التي اعتبرتها معقولة. من المرجح أن تسبب ضررا لتلك الحقوق لا يمكن إصلاحه، وأن هناك حاجة ملحة، أي أن هناك خطرا حقيقيا وشيكا بأن يحدث هذا الضرر قبل أن تتخذ المحكمة قرارا نهائيا في القضية. ويلاحظ أن تتشابه مع ما خلصت إليه المحكمة في الأمر الأول.

لقد جاء منطوق الأمر لصالح أذربيجان، ويلاحظ أن عدد التدابير قليل مقارنة مع القضية الأولى، وورد فيه تدبير وحيد التي يجب على أرمينيا الالتزام به بصفة فردية، وتدبير يخص الطرفين[36] :

- تتخذ جمهورية أرمينيا، وفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، جميع التدابير اللازمة لمنع التحريض على الكراهية العنصرية وتشجيعها، بما في ذلك من جانب المنظمات أو الأشخاص العاديين الموجودين في أراضيها، ضد الأشخاص ذوي الأصل القومي أو الإثني الأذربيجاني.
- يمتنع كلا الطرفين عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع أو توسيع نطاقه أمام المحكمة أو يزيد من صعوبة تسويته.

الخاتمة:

لقد عالج المقال النزاع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورنو كاراباخ من زاوية جيوسياسية بالنظر إلى قدرة هذا النوع من التحليل على استيعاب الظواهر النزاعية الدولية، فضلا عن متابعة تطوراته الراهنة على مستوى القانون الدولي.

وصفوة القول من خلال ما سبق، أن النزاع بين الطرفين يظل من النزاعات الجامدة التي تفرض تحديات أمام المجتمع الدولي ككل ذلك أنه لم يلق حلا جذريا لحد الساعة، حيث يكتفي طرفاه المباشرين وحتى الأطراف غير المباشرة بتسويات هشة لا تحول دون عودة العنف المسلح مرة أخرى. كما يتضح عطفا عما سبق أن هذا النزاع ذو امتدادات إقليمية ودولية واسعة حيث تتدخل فيه فواعل جيوسياسية عديدة، وتنشأ بخصوص شبكة تحالفات دولية معقدة.

أما من الناحية القانونية، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن لجوء طرفي النزاع إلى القانون الدولي قد بين أنه يمكن أن تؤدي محكمة العدل الدولية دورا في تسوية النزاعات بين أرمينيا وأذربيجان بعيدا عن استعمال القوة. كما تجدر الإشارة إلى أن كلتا الدولتين استخدمتا القانون الدولي للحصول على حماية قانونية دون اللجوء إلى الحرب، لأنها فعل ممنوع دوليا، كما يمكن أن تساهم محكمة العدل الدولية في سيادة القانون في العلاقات بين الدولتين.

لكن وبالرغم من اللجوء إلى القانون الدولي، يظل حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ بعيد المنال طالما أن المسببات العميقة للنزاع ما زالت قائمة، فضلا عن المصالح الجيوسياسية المتعارضة لعديد الفواعل المتدخلة في هذا النزاع، كما يرجح عودة العنف المسلح في المستقبل المنظور ذلك أن اتفاق السلام الأخير قد فرض على أرمينيا لكن مطلب استرجاع الأقاليم سوف يتجدد بمجرد إعادة تحديث قوتها العسكرية على غرار ما قامت به أذربيجان.

الهوامش:

[1]-Oana, Tranca, **Nagorno Karabakh: le parcours vers un conflit gelé**, Etudes Internationales, 40(4), 2009, p. 523.

[2]-PK Mallick, **Armenian-Azerbaijani Conflict over Nagorno-Karabakh: Geopolitical Implications**, New Delhi, Vivekananda International Foundation, (March 2021), p.13.

[3]- عادل عباسي، **شينجيانغ.. بين السيطرة الصينية وحلم تركستان الشرقية**، في **جيوبولتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات– الديناميات– التداعيات** (القاهرة: المكب العربي للمعارف، 2021) ص. 354.

[4] - Per Concordiam Staff, **Post-Soviet Frozen Conflicts: the world continues to seek peaceful settlements of regional stalemates**, https://www.marshallcenter.org/sites/default/files/files/2020-10/pC_V3N4_en-3_per_Concordiam_Staff.pdf.

[5] - Heiko Kruger, **the Nagorno-Karabakh Conflict: a legal analysis** (London: Springer, 2010) p.04.

[6]- Oana, Tranca, op.cit. p. 524.

[7]- Ibid., p.525.

[8] - PK Mallick, op.cit. p.16.

[9]-Ali Askerov, **Post-Soviet Conflicts: the Thirty Years Crisis** (UK: Lexington Books, 2020) p.57.

[10] -PK Mallick, op.cit. p.16.

[11] -Ali Askerov, op.cit. p.55.

[12]- PK Mallick, op.cit. p.17.

[13]- Ali Askerov, op.cit. p.55.

[14]- علي سعدي الزهرة، رعد خضير صليبي، **المواقف الإقليمية والدولية للنزاع الأذربيجاني الأرميني حول ناغورنو كاراباخ**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 2، ديسمبر 2021، ص.477.

[15]- PK Mallick, op.cit., p.19.

[16]- Ibid., p.20.

[17]- Cory Welt, Andrew S Bowen, **Azerbaijan and Armenia: The Nagorno Karabakh Conflict, https://sgp.fas.org/crs/row/R46651.pdf**

[18]- Oana, Tranca, op.cit. p.524.

[19] - Ali Askerov, op.cit., p.60.

[20]- PK Mallick, op.cit. pp.58-64.

[21] - Ibid., pp.65-69.

[22]- Hooman Peimani, **Conflict and Security in Central Asia and the Caucasus** (Santa Barbara, California, ABC-CLIO, LLC, 2009) p. 235.

[23]- PK Mallick, op.cit., pp.53-54.

[24] -Ibid., pp10, 19, 79.

[25] -PK Mallick, op.cit, p.74.

[26] -Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/20, 16 décembre 2021, la Haye.

[27] -International Court of Justice, Application instituting proceedings and request for provisional measures Republic of Armenia v. Republic of Azerbaijan, p 40.

[28]-Ibid, p 24.

[29]-Ibid, 57.

[30] -International Court of Justice, Application of the international convention on the elimination of all forms of racial discrimination(Armenia v. Azerbaijan), Order, 7 December 2021, The Hague.

[31]- Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/34, 7 décembre 2021, la Haye.

[32]-Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/21, 23 septembre 2021, la Haye.

[33]- International Court of Justice, Application instituting proceedings Republic of Azerbaijan v. Republic of Armenia, p 70.
[34] -International Court of Justice, request for the indication of provisional measures of protection of Azerbaijan v. Republic of Armenia, p 24.
[35]- International Court of Justice, Application of the international convention on the elimination of all forms of racial discrimination(Azerbaijan v.Armenia), Order, 7 December 2021, The Hague.
[36]- Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/35, 7 décembre 2021, la Haye.

المراجع:

باللغة العربية:

1- عادل عباسي، **شينجيانغ.. بين السيطرة الصينية وحلم تركستان الشرقية**، في **جيوبولتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات– الديناميات– التداعيات** (القاهرة: المكب العربي للمعارف، 2021).

2- الزهرة، علي سعدي، خضير صليبي، رعد، **المواقف الإقليمية والدولية للنزاع الأذربيجاني الأرميني حول ناغورنو كاراباخ**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 2، ديسمبر 2021، ص ص.473، 485.

باللغة الأجنبية:

3- Askerov, Ali, **Post-Soviet Conflicts: the Thirty Years Crisis** (UK: Lexington Books, 2020).
4- Kruger, Heiko, **the Nagorno-Karabakh Conflict: a legal analysis** (London: Springer, 2010).
5- Mallick, PK, **Armenian-Azerbaijani Conflict over Nagorno-Karabakh: Geopolitical Implications**, New Delhi, Vivekananda International Foundation, (March 2021).
6- Peimani, Hooman, **Conflict and Security in Central Asia and the Caucasus** (Santa Barbara, California, ABC-CLIO, LLC, 2009).
7- Per Concordiam Staff, **Post-Soviet Frozen Conflicts: the world continues to seek peaceful settlements of regional stalemates**,
8- Tranca, Oana, **Nagorno Karabakh: le parcours vers un conflit gelé**, Etudes Internationales, 40(4), 2009.
9- https://www.marshallcenter.org/sites/default/files/files/2020-10/pC_V3N4_en-3_per_Concordiam_Staff.pdf
10- Welt, Cory , Andrew S Bowen, **Azerbaijan and Armenia: The Nagorno Karabakh Conflict, https://sgp.fas.org/crs/row/R46651.pdf**
11- Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/20, 16 décembre 2021, la Haye.
12- International Court of Justice, Application instituting proceedings and request for provisional measures Republic of Armenia v. Republic of Azerbaijan.
13- International Court of Justice, Application of the international convention on the elimination of all forms of racial discrimination (Armenia v. Azerbaijan), Order, 7 December 2021, The Hague.
14- Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/34, 7 décembre 2021, la Haye.
15- Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/21, 23 septembre 2021, la Haye.
16- International Court of Justice, Application instituting proceedings Republic of Azerbaijan v. Republic of Armenia.

17- International Court of Justice, request for the indication of provisional measures of protection of Azerbaijan v. Republic of Armenia.
18- International Court of Justice, Application of the international convention on the elimination of all forms of racial discrimination (Azerbaijan v.Armenia), Order, 7 December 2021, The Hague.
19- Cour Internationale de Justice, Communiqué de presse, No 2021/35, 7 décembre 2021, la Haye.